يا سادة يا كرام

almeshar@hotmail.com
@almeshariq8
عبد المحسن المشاري

سمو الشيخ جابر المبارك.. الخريجون بدون عمل

الخريجون من حملة الشهادات الجامعية والدبلوم اليوم تتحكم الواسطة والمحسوبية والمنسوبية في فرص توظيفهم في الوزارات ودوائر الدولة وهي تسبق الكفاءات والتخصص، وباتت تعيينات أقارب المسؤولين في دوائر الدولة تشكل ظاهرة. والذي يخيفني هو خطر تفشي الفساد وتغلغله في مفاصل الدولة لأن الواقع يكشف أن أغلبهم ضالعون في ترسيخ الفساد من خلال توظيف ذوي الأرحام في مناصب ومواقع قد لا يكونون أهلا لها وهذا يؤدي إلى إزاحة الكفاءات والتخصص ليحل محلها تضخم إداري غير منتج ومعيق لأداء الدولة وبعض من جرى تعيينهم في مناصب قيادية حساسة كانوا عديمي الكفاءة، طالما أن المهارات والخبرات ليست معياراً لشغل تلك المناصب، وفي الأخير تتلخص بعض مطالب الخريجين فيما يلي:

● توفير فرص عمل لضمان حياة كريمة للخريجين تساعدهم على مواجهة أعباء الحياة.

● الإعلان عن طريق الصحف عن جميع الخانات الوظيفية المتوافرة حتى تكون هناك رقابة شعبية.

● القانون كفل لهم حقهم بحصولهم على المكافأة الشهرية من بعد التخرج حتى الحصول على وظيفة، وحتى هذه اللحظة لم نستلم تصريحامن وزير الدولةعلى أنها ستصرف نهاية شهر مايو والجهة المسؤولة هي الهيكلة وبعد الرجوع للهيكلة نفت هذا الأمر بقولها لم يصلنا هذا القرار.

● عدم التنبه إلى حاجة سوق العمل من المشاكل التي يعاني منها حملة الشهادات الجامعية والدبلوم في العالم العربي رغم كل التقدم الذي أحرز على صعيد زيادة المعدلات والحصول على التعليم واستكمال مراحله الجامعية وحتى ما بعد الجامعية مازال الخريجون في العالم العربي يواجهون مصاعب في الحصول على وظيفة لتنتج بطالة متعلمة آخذة في الازدياد وتعد مشكلة البطالة بين حملة الشهادات العليا من أبرز الخطايا المجتمعية التي ترتكب بحق الشباب في العالم العربي وتعود بالأساس على الحكومات عدم أخذ حاجة سوق العمل في الحسبان.

□ □ □

خمس قنابل موقوتة تواجه الكويت وهي: عدم تنويع مصادر الدخل، استهلاك الوقود المفرط، الانفجار السكاني، البطالة والمعسرين.

نظرة ثاقبة

@ebtisamaloun
ابتسام محمد العون

الحذر من سراق الوقت

الجميع يتذمر ويشكو من ضيق الوقت،والساعات تتسارع والأيام تتسابق، والعمر يمضي دون الإنجاز المطلوب، والوقت كالسيف إن لم تقطعه قطعك، وأوقاتنا لا تقطعنا بل تنحرنا وتشهد علينا يوم القيامة عند رب الأزمان، ففي هذا قال رسول الله ﷺ: «لا تزول قدم عبد يوم القيامة حتى يسأل عن أربع خصال: عن عمره فيما أفناه وعن شبابه فيما أبلاه وعن ماله من أين اكتسبه؟ وفيما أنفقه؟ وعن علمه ماذا عمل فيه؟»، وقد عظّم الرب قيمة الوقت، وإلا فما معنى أن يقسم الرب في العديد من سور القرآن بأزمنة مختلفة مثل (والعصر) (والفجر وليال عشر) (والليل إذا يغشى والنهار إذا تجلى)، وغيرها من السور القرآنية.

والوقت هو حياتنا ورأسمالنا وحاضرنا ومستقبلنا والوقت الذي يذهب لا يعود والوقت غير قابل للتعويض أو التخزين ولا يمكن شراء الوقت أو الاستفادة منه في المستقبل والأهم من هذا وذاك أننا سنسأل عنه يوم القيامة حين تخرس الألسن وتتحدث الجوارح.

وإدارة الوقت واستثماره هي العلامة الفارقة بين الأمم المتحضرة والأمم المتأخرة وبين الإنسان المتميز والإنسان العادي،والسؤال الذي يطرح نفسه كيف نستثمر أوقاتنا؟ وكيف نطيل أعمارنا الإنتاجية؟ وللإجابة على هذا التساؤل لا بد من الحذر ثم الحذر من سراق الوقت، لقد اعتدنا على سراق المال والمنازل والآثار لكننا لم نعتد على سراق الوقت فمن هؤلاء؟ هم اللصوص الذين يحولون دون الاستفادة من أوقاتنا واستثمارها وهم الأوقات الضائعة وغير المستغلة من قبلنا وسراق الوقت صنفان، أحدهما شخصي ينطلق من داخل أنفسنا، والآخر خارجي تخلقه الظروف من حولنا وأهم سراق الوقت هم الزوار من دون موعد سابق والمكالمات الهاتفية المتكررة، وكثرة الاجتماعات غير الضرورية، ومن أخطر سراق الوقت هو التسويف فهو جند من جنود الشيطان، ومن أكبر سراق الوقت عدم وجود أهداف مدونة وخطة مدروسة لتحقيق هذه الأهداف، وكذلك عدم القدرة على الرفض وقول كلمة «لا» فكلمة «لا» تشعرنا بالذنب، فمن الأفضل أن نروض أنفسنا على قول كلمة «لا» ولا يفوتنا الفوضى وساعات الانتظار ومشاهدة التلفاز..إلخ.

ولمكافحة هؤلاء السراق لا بد من بذل الأسباب في حفظ الأوقات والتوكل على الله، وذلك من خلال تربية النفس على علو الهمة ومحاسبة النفس ومعرفة حال السلف مع الوقت، وصحبة الأشخاص المحافظين على أوقاتهم والابتعاد عن صحبة مضيعي الأوقات والحذر من آفات تقتل الأوقات مثل الغفلة والتسويف.

وفي الختام أود ان اختم بمقولة الحسن البصري: «أدركت أقواما كانوا على أوقاتهم أشد منكم حرصا على دراهمكم ودنانيركم».

في الصميم

www.leeesh.com
م.غنيم الزعبي

ليس دفاعاً عن د.رولا دشتي لكنها كلمة حق

شر البلية ما يضحك.. يأتيك أحدهم وقد اتسخت دشداشته البيضاء ببقع كبيرة من القطران الأسود عليها وتلوثت غترته البيضاء ببقع دهنية صفراء حتى أنها أصبحت كـ(شوشة) بطل فيلم هندي قديم، ثم يبادرك بالقول «أخوي لو سمحت فيه نقطة سوداء على طرف دشداشتك»، ماذا تفعل لهذا الشخص؟ وماذا تقول له؟ الأخ ملوث من رأسه لكرياسه ثم يشغل نفسه بنقطة سوداء صغيرة على طرف دشداشتك.. حالة هذا الأخ (النظيف) تشبه حال من وجه سهام النقد إلى د.رولا دشتي، فهم يتهمونها بأمر هم مارسوا عشرة أضعافه، وينتقدونها على أفعال هم اخترعوها وأبدعوا فيها.. يتكلمون عن تعيينها لأحد أقاربها في مكتبها الوزاري ونسوا أو تناسوا الجيوش من السكرتارية التي يملأون مكاتبهم فيها.. هل فيهم واحد متخصص في القانون أو السياسة أو الاقتصاد، أو حتى الرياضة؟ بمجرد ما تم إقرار القرار بمنح كل عضو 15 سكرتيرا حتى بدأوا بتسديد فواتيرهم الانتخابية عن طريق هذه المناصب بل ان بعضهم عين شبابا يدرسون في الخارج كسكرتارية له، هذه أفعالكم فهل يحق لكم أن تنتقدوا؟

(أرثعوا) في الهياكل التنظيمية للوزارات والمؤسسات الحكومية وأثخنوا فيها الجروح بسبب تدخلاتهم وواسطاتهم لجماعتهم وربعهم.. كم من مهندس كويتي متخصص خريج أرقى الجامعات الأميركية تم (أكل) حقه في المنصب الإشرافي ووضعوا مسؤولا عليه أحد أبناء عمومتهم والذي هو خريج احدى الجامعات التي تجري اختباراتها النهائية فوق سطح احدى العمارات المتهالكة.. قهروا الموظف الكويتي صاحب الخبرة والأحقية والذي أفنى أجمل سنوات شبابه في خدمة الوطن في مجاله المتخصص فيه وقدموا عليه ابن قبيلتهم الذي لا يعرف كوعه من بوعه، حتى أن بعضهم (ترس) مكتبه بالمستشارين العرب (ليداري خيبته) وعجزه عن القيام بمهام واختصاصات هذا المنصب الذي حصل عليه كغنيمة انتخابية، يهجمون على مكاتب وكلاء الوزارات بغارات عنترية فازعين لموظف كسول أو قليل أدب تم اتخاذ إجراء تأديبي ضده من قبل رؤسائه حفاظا على النظام وتطبيقا للوائح وقوانين الخدمة المدنية التي تنظم العلاقة بين الموظف والوزارة التي يعمل بها ..فيعيدونه معززا مكرما (هذا إذا لم يحصل على ترقية)، مما يؤدي إلى قتل وسحق روح العمل في الوزارة ..ما الفائدة من الالتزام إذا كان المخالف يرقى؟ ما سبق هو جزء يسير من خطاياكم وبلاويكم، وما بقي أعظم، لذلك قبل اتهام أحد الوزراء بأحد الأمور ..تأكدوا من أنكم لم ترتكبوا نفس الشي مرات ومرات ومرات.

● نقطة أخيرة: من حق أي وزير جديد اختيار الطاقم الذي يحيط به فهو يحتاج ناسا يثق بهم ويرتاح للعمل معهم ..وهو أمر قام به جميع الوزراء الحاليين والسابقين ..فهي ليست سابقة ولن تكون الأخيرة.

مجرد رؤية

سعد عطية الحربي

هذا حال الدنيا

بقرار جريء منفذا توصية مجلس الوزراء حصر وزير التربية والتعليم من أمضوا بالخدمة أكثر من 30 عاما بالمناصب القيادية الوسطى والعليا، تمهيدا لإحالتهم إلى التقاعد تطبيقا لقانون الخدمة المدنية مما جعل الموضوع في شد وجذب بين مؤيد ومعارض، خصوصا أن تنفيذه سيكون ابتداء من العام الدراسي القادم طائلا 1830 قياديا يتدرجون من مدير مدرسة حتى وكيل وزارة، مما جعل الكثير من هذه القيادات تشتط غضبا خصوصا بعض القيادات لتبليغ نبأ الإحالة للتقاعد.

والتقاعد سنة الحياة فـ «لو دامت لغيرك ما اتصلت إليك» ولكن بعض القيادات للأسف لا يعترف بتلك المقولة حتى وصل الأمر لأحدهم بالتلويح بترك الأعمال المناط العمل بها مما يوضح دعوة مبطنة للعصيان الذي حرمته نفس هذه القيادات على المعلمين قبل عامين عندما طالبوا بحقوقهم، حتى دار عليهم دولاب الزمان وأصبحوا يطالبون اليوم بما جرموه بالأمس، فما أشبه اليوم بالبارحة!

سنة الحياة تؤكد نهاية كل بداية فلذلك يجب على الأساتذة الأفاضل الذين تعلمنا منهم العمل بإخلاص وتقديم المصلحة العامة على المصلحة الشخصية تطبيق ما غرسوه بالأجيال المتعاقبة ويضربون المثل بأن يكونوا قدوة حسنة بالتنحي بالحسنى والعمل على إعداد قيادي المستقبل بالتخلي عن عشق المناصب وترك المجال لدم جديد من الشباب حامل الشهادات العليا والرؤيا المستقبلية التي تواكب العصر الذي سيعمل على تقليل الطوابير للوظائف الإشرافية والوظائف القيادية التي ملت من انتظار دم جديد يدفع بالمسيرة التعليمية المتوقفة سنين طويلة.

للسطور عنوان

@shbird77 _ s4sh77@hotmail.com
شيخة عيسى

مناهج مدرسية جديدة.. ضرورة حتمية

يشهد عالمنا العربي الإسلامي نخبة من العلماء والمفكرين، يفتخر بهم، ومرجعا لأمورنا الحياتية الدنيوية والدينية، وهم فخر للأمة هم من أهلها، وفي ظل الواقع الحياتي الذي نعيش فيه، ومن طبيعة الحياة أنها متغيرة تبعا لتغير الزمان وما يعتريه من تغيرات فكرية، واحتياجات ومتطلبات مكثفة ترجع لطبيعة الحياة المعقدة التي نعيش فيها والبعيدة عن البساط. فعملية التعليم عملية أساسية مهمة لنهضة الأمم، من خلال بلورة أفكار وسلوكيات وشخصية جيل المستقبل، وعلينا الاهتمام والسعي وراء التغيير في أسلوب التعليم تبعا للاحتياجات العصرية للجيل الحالي.

فمناهجنا المدرسية فقيرة .. فقيرة جدا جدا بمناهج ترتقي بسلوكيات أبنائنا، وبلورة أفكارهم بالرقي والثقافة الراقية التي تؤهلهم للخوض في الحياة الاجتماعية المستقبلية لديهم.

فمن المناهج الضرورية والمفتقرة لوزارة التربية، فن الإيتكيت الإسلامي ـ الثقافة الزوجية المقتبسة من حياة الرسول الزوجية الراقية بعيدة عن الفكر الصحراوي المتحجر ـ ثقافة تكنولوجية عامة يتفرع منها الإرشاد والتوعية في استخدام تلك التكنولوجيا التي أصبحت جزءا لا يمكن الاستغناء عنه في حياتنا ـ منهج في علم النفس الاجتماعي ومنه مهارات التعامل وضبط النفس وسيكولوجية التفكير.. إلخ.

وعليه لابد من تدخل جواهرنا الثمينة من علمائنا ومفكرينا منهم صبر الدمرداش ـ عمر عبدالكافي ـ محمد حسان ـ محمد الطبطبائي ـ عدنان عبدالقادر ـ عجيل النشمي ـ أبوإسحاق الحويني.. وغيرهم الكثير من الأسماء التي لا يسعها مقال بل صفحات في كتاب يشهده التاريخ وشرف وفخر للأمة العربية، تكون مهمتهم في إنشاء تلك المناهج المواكبة للعصر والزمان في ضروريتها الحتمية، وما ستقدمه تلك المناهج في خدمات للعالم العربي الإسلامي في الحد من المشاكل الاجتماعية، والجرائم، والأخلاقيات السلبية المنتشرة في واقع حياتنا الاجتماعية – وترسيخ تلك القيم الأخلاقية التي باتت غائبة عن ساحتنا الاجتماعية.

الحرف 29

waha2waha@hotmail.com
ذعار الرشيدي

الهدف.. أحمد الحمود

من خلال قراءة أولية للمحاور وطرحها على ضوء الصراعات السياسية للبلد فإن استجواب وزير الداخلية موجه للشيخ أحمد الحمود شخصيا، وليس لوزير الداخلية، أعني انه لو كان وزير الداخلية شخصا آخر لما قام الاستجواب أصلا، ولو كان أحمد الحمود وزيرا للشؤون لكانت المحاور «شؤونية» وليست «أمنية»، القصة كلها رأس الحمود سياسيا، وبالمناسبة الكويت كلها تعرف هذه القصة، ولم تعد خافية على أحد.

طبعا لا خلاف على أن الاستجواب حق دستوري ولكن المحاور طرحت أشياء مستحقة وأهملت أشياء أكثر استحقاقا، وهذا ما وضع ألف علامة استفهام حول الاستجواب وأهدافه حتى وإن كان مستحقا من الناحية الدستورية، أمر آخر يأتي توازيا مع الاستجواب من بعض النواب والمتمثل في مطالبات بضرورة إجراء تغيير وزاري، وهو ما يطرح فرضية دفع البعض لإسقاط الحكومة كلها من قبل بعض الأطراف من داخل ومن خارج المؤسسة التشريعية.

السؤال المهم: هل يستحق الشيخ أحمد الحمود الرحيل؟ الإجابة هنا لا بد وأن تأتي مشفوعة بالمتغيرات السياسية التي أعقبت المجلس الحالي والتشكيل الحكومي الذي أعقبه والأحداث السياسية الأخيرة بدءا من تظاهرات ساحة الإرادة مرورا بمسيرات المناطق وانتهاء بأحداث الأندلس، لتكون الإجابة كالتالي: وجود الشيخ أحمد الحمود كوزير للداخلية وفي هذه المرحلة بالذات ضروري جدا كونه كان صمام أمان حقيقيا نزع فتيل كثير من تلك الأحداث بطريقة سياسية وديبلوماسية، وذلك بتعامله الأكثر من عقلاني مع كل تلك الأحداث بتوازن بين ما هو حاصل على الأرض وبين تطبيق القانون، ورغم تعرضه للنقد من الجانبين: الموالاة والمعارضة «الحقيقية»، إلا أنه لم يغير من سياسته العقلانية في التعاطي مع الأمور، وفضل اللجوء إلى الحل الأمني المتوازن بدلا من الحل الأمني القمعي في أغلب قراراته في التعاطي مع تلك الأحداث الأخيرة.

السؤال الأهم: هل يجب إجراء تغيير وزاري تصل نسبته إلى 60٪ كما يطالب بعض أعضاء مجلس الأمة؟ أولا، لابد أن نعترف بأن الحكومة وبشكلها الحالي ليست على مستوى طموحات البلد، ولكنها ومقارنة بمستوى مجلس الأمة الحالي تعتبر حكومة جيدة جوازا، وعملت على إنجازات ملموسة وإن لم تصل إلى حد الإقناع الشعبي بعد، وهي وإن كانت كما قلت أقل من مستوى طموحات الشعب إلا أن إنجازاتها أعلى وبكثير من إنجازات المجلس الحالي الذي انشغل عن التشريع بالصراعات السياسية الجانبية ووجه فوهات بنادق الرقابة إلى صدور من لا يستحقون الهجوم سياسيا عليهم.

توضيح الواضح: المجلس الحالي كما سبق وقلت كانت ولاتزال أمامه فرصة تاريخية لأن يكون مجلس إنجاز من الدرجة الأولى فكل الظروف مواتية لذلك، ولكنه للأسف اتبع أحجار طريق المجالس السابقة في الانشغال بالصراعات السياسية وبشكل مفضوح واضح يراه الأعمى من على بعد 1000 كيلومتر.